S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/324
21 April 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أتشرف بأن أرفق، مع هذا، القرار الصادر عن الدورة العادية السابعة بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية، رقم ٥٦٣٨ - د.ع "١٠٧" بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، المعنون "الوضع في الصومال".

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على إصدار وتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) على السعيد
القائم بالأعمال بالنيابة،
الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة العربية

210497 210497 97-10659

مرفق

الوضع في الصومال

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه:
على مذكرة الأمانة العامة،

وعلى قراراته السابقة المتعلقة بهذا الشأن،

وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

وبعد أن تدارس مستجدات الأوضاع في الصومال،

وانطلاقا مما جاء في بيان مؤتمر القمة العربي بالقاهرة ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣،

وآخذا في الاعتبار قرارات مجلس الأمن بشأن الموضوع، وخاصة القرار ٧٣٣ والبيان الرئاسي لمجلس الأمن بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧،

وإذ يؤكد على تكامل العمل العربي مع الجهود التي تبذلها كافة المنظمات الدولية والإقليمية والأطراف الدولية والدول المجاورة للصومال، وإذ يحرص على التنسيق المتبادل بين هذه الجهود من أجل تحقيق استقرار ووحدة وسلامة وسيادة الصومال، الأمر الذي يساهم في تدعيم استقرار المنطقة برمتها،

وإذ يعبر عن ارتياحه للتوجهات الإيجابية التي عبرت عنها القيادات الصومالية التي شاركت في اجتماع نيروبي ١٩٩٦، وحوارها من أجل إقرار الأمن والسلام وفتح ميناء ومطار مقديشيو، واتفاق الفصائل الصومالية في أديس أبابا في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي وسعيها إلى مواصلة الحوار مع باقي الأطراف الصومالية التي لم تشارك في هذا الاتفاق، وإذ يعرب عن أهمية مشاركة باقي الأطراف الصومالية في هذه الجهود السلمية الرامية إلى تحقيق الوفاق الوطني،

وبعد استماعه إلى مداخلات وزراء الخارجية والعرض الذي قدمه الأمين العام عن المستجدات في الساحة الصومالية في ضوء اللقاء الذي تم مع اللجنة الرئاسية لمجلس الإنقاذ الوطني الصومالي في القاهرة،

يقرر:

(١) دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى وقف الاقتتال فورا واللجوء إلى تسوية الخلافات في إطار من الحوار والوفاق الوطني، الذي يشكل السبيل الوحيد لحقن دماء الشعب الصومالي ورفع المعاناة عنه وصيانة مصالحه الوطنية العليا.

(٢) الترحيب بالتطورات الإيجابية السلمية التي عبر عنها مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي الذي تم الإعلان عنه بسودوري بإثيوبيا، ودعوتهم إلى مواصلة الحوار مع بقية الأطراف الصومالية الأخرى تحقيقا للوفاق الوطني الصومالي.

(٣) دعوة اللجنة الوزارية الخاصة بالصومال إلى تكثيف جهودها، وإجراء الاتصالات مع مختلف الفصائل الصومالية ودول الجوار للصومال، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والتنسيق معها من أجل تحقيق تسوية للأزمة الصومالية وعقد مؤتمر مصالحة وطنية داخل الصومال لتشكيل سلطة وطنية ذات تمثيل عريض وتعبر عن مختلف فئات الشعب الصومالي.

(٤) التعبير عن تقديره لكافة الجهود التي تبذل من أجل تحقيق التسوية السلمية في الصومال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية والتأكيد على أهمية تكامل هذه الجهود من أجل تحقيق استقرار وسيادة الصومال وسلامة ووحدة أراضيه.

(٥) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية، وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، إلى توثيق تعاونها المشترك مع جامعة الدول العربية من أجل مساعدة الأطراف الصومالية على مواصلة الحوار الوطني وتحقيق المصالحة الصومالية.

(٦) دعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى الصومال بجميع مناطقه ورصد الاعتمادات المالية والعينية التي تساعد في عملية إعادة البناء والإعمار، فور استتباب الأمن والاستقرار في ربوع الصومال.

(٧) دعوة المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، إلى اتخاذ الإجراءات والوسائل الكفيلة لوضع حد لقيام بعض الأطراف الأجنبية بدفن النفايات في الأراضي الصومالية والصيد غير المشروع في المياه الإقليمية الصومالية.

(٨) دعوة كافة الأطراف إلى الالتزام بحظر توريد الأسلحة داخل الصومال، التزاما بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٢/٧٣٣، تحقيقا لسلامة الصومال والمساعدة على تحقيق التسوية السلمية للأزمة الصومالية.

(٩) مناشدة الدول الأعضاء تقديم تبرعاتها المالية لتمكين جامعة الدول العربية من القيام بدورها السياسي والإنساني تجاه الشعب الصومالي والمساهمة في استعادة الاستقرار في ربوع الصومال والحفاظ على وحدته وسيادته الوطنية.

(١٠) توجيه الشكر إلى دولة الكويت لسرعة استجابتها بالتبرع بمائة ألف دولار لدعم جهود المصالحة الوطنية داخل الصومال.

(١١) توجيه الشكر والإشادة بموقف قطر، ممثلا في صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وذلك للإعلان عن تغطية نفقات مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده داخل الصومال.

(١٢) دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات والصناديق والهيئات المعنية العربية إلى مواصلة تقديم عونها المادي والإنساني إلى الشعب الصومالي ورصد الاعتمادات المالية والفنية اللازمة للمساهمة في عملية إعادة الإعمار والبناء في الصومال، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية.

(١٣) دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدات الثقافية والمنح الدراسية وفتح أبواب مدارسها ومعاهدها وجامعاتها التعليمية للطلبة الصوماليين، حفاظا على الهوية العربية للصومال.

(١٤) تقديم الشكر إلى الأمين العام على جهوده، وتكليفه بمواصلة هذه الجهود من أجل تحقيق الوفاق الوطني في الصومال وتقديم تقرير للمجلس في دورته القادمة.

(ق. رقم ٥٦٣٨ - د.ع "١٠٧" - ج ٣ - ١٩٩٧/٣/٣١)

- - - - -